الأمم المتحدة

A/C.2/62/L.53

الجمعية العامة

Distr.: Limited
5 December 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون
اللجنة الثانية
البند ٦٠ من جدول الأعمال
التدريب والبحث: معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

مشروع قرار مقدم من مقررة اللجنة، تامار تشيتانافا (جورجيا) استنادا إلى مشاورات غير رسمية عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/62/L.34

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥١/١٨٨ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٥٢/٢٠٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٥٣/١٩٥ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٤/٢٢٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٥٥/٢٠٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٦/٢٠٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٧/٢٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٨/٢٢٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٥٩/٢٥٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٦٠/٢١٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وإلى مقررها ٦١/٥٤٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام[(١)]،

وإذ تقر بالعمل الذي يقوم به مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بشأن تأدية المعهد عمله،

(١) A/62/377.

061207 061207 07-62720 (A)

وإذ تعرب عن بالغ امتنانها للسيد مارسيل بوازار، الأمين العام المساعد، والمدير التنفيذي للمعهد، لمدة خمسة عشر عاما، لتفانيه والتزامه، وكذلك لإنجازاته؛

وإذ تلاحظ التقدم المستمر الذي أحرزه المعهد في شتى برامجه وأنشطته، بما فيها تعزيز التعاون مع المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومع المؤسسات الإقليمية والوطنية،

وإذ تعرب عن تقديرها للحكومات والمؤسسات الخاصة التي قدمت للمعهد مساهمات مالية وغير مالية أو تعهدت بتقديمها،

وإذ تلاحظ أن أنشطة المعهد ما برحت حتى الآن تمول كليا من التبرعات،

وإذ تلاحظ أيضا أنه بالرغم من تزايد الحاجة إلى التدريب وتنمية القدرات، لا يزال مستوى التبرعات منخفضا، مما يعرض للخطر الدورات التدريبية الأساسية التي يوفرها للدبلوماسيين والمندوبين المعتمدين لدى مقر الأمم المتحدة في نيويورك ولدى مكاتب الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي وفيينا،

وإذ تكرر التأكيد على ضرورة أن يكون لأنشطة التدريب وتنمية القدرات دور أبرز وأكبر في دعم إدارة الشؤون الدولية وفي تنفيذ برامج منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

١ - **تحيط علما** بالإصلاحات الاستراتيجية التي عرضها المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والتي أيدها مجلس أمناء المعهد، لكي يتسنى للمعهد أن يكون مركز امتياز؛

٢ - **تؤكد من جديد** أهمية اتباع نهج منسق على نطاق منظومة الأمم المتحدة إزاء البحث والتدريب، يستند إلى استراتيجية فعالة ومتسقة وتقسيم فعال للعمل فيما بين المؤسسات والهيئات المعنية؛

٣ - **تؤكد من جديد أيضا** جدوى المعهد، بالنظر إلى الأهمية المتزايدة للتدريب وتنمية القدرات داخل الأمم المتحدة واحتياجات الدول والسلطات المحلية من التدريب، وجدوى أنشطة البحث المتصلة بتنمية القدرات التي يضطلع بها المعهد في إطار ولايته؛

٤ - **ترحب** بالتقدم المحرز في بناء الشراكات بين المعهد والمؤسسات والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في البرامج التي تضطلع بها في مجالي التدريب وتنمية القدرات، وتشدد، في هذا السياق، على الحاجة إلى مواصلة تطوير تلك الشراكات وتوسيع نطاقها، وبخاصة على الصعيد القطري؛

٥ - **تطلب** إلى مجلس أمناء المعهد مواصلة ضمان التوزيع الجغرافي العادل والمنصف والشفافية في إعداد البرامج وفي توظيف الخبراء، وتؤكد، في هذا الصدد، أنه ينبغي لدورات المعهد أن تركز أساسا على مسائل التنمية وإدارة الشؤون الدولية؛

٦ - **تكرر تأكيد** أهمية أن تُستخدم لغرض الدورات مواد تتسم بالموضوعية والحياد وبطابع علمي وتتفق مع أهداف الأمم المتحدة وأولوياتها، وتنتظر أن يجري تحسين عملية تمحيص المواد التي يستخدمها المعهد لغرض الدورات؛

٧ - **تحث** مجلس أمناء المعهد على أن يسرع بالانتهاء من تنفيذ ما تبقى من توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وتعرب في الوقت ذاته عن تقديرها للعمل المنجز حتى الآن[٢]؛

٨ - **تجدد نداءها** إلى جميع الحكومات، ولا سيما حكومات البلدان المتقدمة النمو، والمؤسسات الخاصة التي لم تقدم بعد للمعهد مساهمة مالية أو غير مالية، أن تسخو عليه بالدعم المالي وغير المالي، وتحث الدول التي أوقفت تبرعاتها على النظر في استئنافها في ضوء الإصلاحات الإستراتيجية؛

٩ - **تشجع** مجلس أمناء المعهد على مواصلة جهوده لمعالجة الحالة المالية للمعهد، وبخاصة لتوسيع قاعدة الجهات المانحة له، والسعي إلى الحصول من الدول الأعضاء على دعم أوفى وأكثر ثباتا لأنشطته وبخاصة للأنشطة التدريبية الأساسية؛

١٠ - **تقرر** ترشيد ترتيبات تقديم التقارير الخاصة بالمعهد عن طريق ما يلي: (أ) دمج تقريري الأمين العام والمدير التنفيذي للمعهد؛ (ب) وتقديم التقرير الموحد الجديد الذي يعده الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدلا من الجمعية العامة؛ (ج) والشروع اعتبارا من عام ٢٠٠٩ في تطبيق دورة لتقديم التقارير مدتها سنتان؛

١١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٨ تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، يتضمن تفاصيل عن الآثار المالية، وحالة المساهمات المقدمة إلى المعهد، وعن حالته المالية.

---

(٢) انظر A/60/113، المرفق، الفرع الرابع - زاي.